Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 203-217, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261026

The Implications of Implementing Economic Reform Policies on Poverty and Unemployment in Iraq after 2003: Focusing on Monetary and Fiscal Reforms

Amel A. Zaboon[1*], Zainab Q. A. Akbar[2], Nizar K. Sabah[3]
[1,3] College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiya, Iraq
[2] General Directorate of Education in Al-Qadisiya, Iraq
Amel.zaboon@qu.edu.iq, zainabaltamimi1992@gmail.com, nazar.sabah@qu.edu.iq

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Amel A. Zaboon
Amel.zaboon@qu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to analyze the impact of economic reform policies in Iraq, during the period 2005–2024, on poverty and unemployment, particularly in light of economic transformations and openness to the global economy. It focuses primarily on monetary and fiscal reforms. To achieve the research objective and test its hypothesis, the researchers employed a descriptive-analytical approach and statistical methods using composite growth rates to present and analyze the studied variables. This analysis relied on information and data from academic and official sources.

The results showed that, despite a decrease in the composite growth rates of poverty and unemployment, this decrease was limited due to the lack of integration between monetary and fiscal policies and development policies that contribute to job creation and strengthen social safety nets. Furthermore, there was a lack of coordination between monetary and fiscal policies, and sometimes even between the policy instruments themselves, which negatively impacted efforts to reduce poverty and unemployment rates.

Keywords: Economic Reform Policies, Poverty, Unemployment, Iraq.

Conclusions:

1. An analysis of the economic variables reflecting economic reform policies after 2003 revealed that these policies were not implemented in the same manner as the mechanisms established by the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank to achieve financial and monetary stability, such as reducing the budget deficit, controlling public expenditure, stimulating the private sector, and reforming the exchange rate system, among other measures.
2. The nature of the reforms focused more on monetary stability than on development. This was not proportionately reflected in improvements in living standards or reductions in unemployment rates, indicating a weak link between macroeconomic policies and social outcomes.
3. In certain years, austerity measures, reductions in government employment, and subsidy restructuring directly increased the cost-of-living pressures, contributing to higher poverty and unemployment rates, particularly during periods of declining oil prices and economic shocks.
4. Continued heavy dependence on the oil sector has made the impact of economic reforms closely linked to fluctuations in global oil prices. This has weakened the economy's ability to create sustainable employment opportunities in non-oil sectors.
5. The conflict and lack of coordination between monetary and fiscal policies, as well as the instruments employed by each policy, reduce their effectiveness in achieving the desired objectives of lowering poverty and unemployment rates.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد الخاص، الصفحات 203- 217

الانعكاسات المترتبة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على الفقر والبطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ - بالتركيز على الإصلاحات النقدية والمالية

أمل أسمر زبون*[1]، زينب قاسم علي أكبر[2]، نزار كاظم صباح[3]
[1،3] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق
[2] المديرية العامة للتربية في القادسية، العراق
Amel.zaboon@qu.edu.iq, zainabaltamimi1992@gmail.com, nazar.sabah@qu.edu.iq

معلومات البحث:
تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
أمل أسمر زبون
Amel.zaboon@qu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى تحليل انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق في ظل التحولات الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي خلال المدة (2005–2024) على ظاهرتي الفقر والبطالة، وركز بصورة أساسية على الإصلاحات النقدية والمالية. ولغرض الوصول إلى الهدف المتوخى من البحث والتحقق من فرضيته استخدمت الباحثتين المنهج الوصفي التحليلي والإسلوب الإحصائي باستخدام معدلات النمو المركبة وذلك لعرض وتحليل المتغيرات المدروسة وبالاعتماد على المعلومات والبيانات الصادرة من جهات أكاديمية ورسميه.
وأظهرت النتائج انه بالرغم من انخفاض معدلات النمو الركب للفقر والبطالة إلا إن هذا الانخفاض كان محدود بسبب عدم تكامل السياسات النقدية والمالية مع السياسات تنموية مما يسهم في خلق فرص عمل وتعزز شبكات الأمان الاجتماعي، فضلا عدم وجود تنسيق بين السياستين النقدية والمالية وفي بعض الأحيان بين أدوات السياسة نفسها مما انعكس في سلبا في الحد من معدلات الفقر والبطالة.

الكلمات المفتاحية : سياسات الإصلاح الاقتصادي، الفقر، البطالة، العراق.

المقدمة:

تعد قضية النهوض بالواقع الاقتصادي أحد أولويات دول العالم، وهذا يتطلب إصلاح اقتصادي من خلال تبني برامج وسياسات اقتصادية حقيقية وجادة، لذا يجب أن تكون القرارات والسياسات مبنية على أسس صحيحة تأخذ بنظر الاعتبار القدرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية بحيث تعكس أفضليات ومصالح المجتمع ككل، وعليه فان الإصلاحات الاقتصادية تعد عنصراً فاعلاً وضرورياً في عملية التغيير التي تسعى من خلالها البلدان الى استدامة التنمية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد نتائجها على تطبيق هذه السياسات بالشكل الصحيح الذي يضمن تحقيق اثر ايجابي على ذوي الدخل المحدود والفقراء ويسهم في الحد من الفقر والبطالة.

وفي العراق يُعد الفقر والبطالة من أبرز التحديات الهيكلية خاصة في ظل النمو السكاني المرتفع وضعف التنويع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والخريجين. لذا سعى العراق بعد عام 2003 الى إعادة بناء اقتصاده الوطني وفق أسس اقتصاد السوق والانفتاح الخارجي، وقد ارتبطت ذلك بتبني حزمة من سياسات الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الكلي وإعادة هيكلة المالية العامة وتحرير التجارة وإصلاح النظام الضريبي والمصرفي وترشيد الدعم الحكومي وإصلاح سعر الصرف وتعزيز دور القطاع الخاص. وقد جاءت هذه السياسات في سياق اقتصادي اتسم بزيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية وتقلب أسعار النفط العالمية وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن التحديات الأمنية والسياسية التي انعكست على أداء الاقتصاد الكلي مما ترتب عليه محدودي تأثيرها في معدلات الفقر والبطالة.

مشكلة البحث: ينطلق البحث من التساؤل الآتي:
ما هي الانعكاسات المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، على ظاهرتي الفقر والبطالة هل كانت إيجابيه أم سلبيه؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث بأنه من المواضيع الحديثة في الدراسات الاقتصادية التي تدمج بين التحليل الاقتصادي الكلي (السياسات النقدية والمالية) والنتائج الاجتماعية (الفقر والبطالة)، كما انه يسهم في تقييم فعالية هذه السياسات ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة، فضلا عن تقديم بعض الحلول والمقترحات التي قد تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الموارد لتحقيق هذا الهدف.

أهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الأتية:

1. استعراض وتحليل اهم الإصلاح الاقتصادي التي تبناها العراق خلال المدة (2004–2024) من خلال تحليل التطور في اهم المتغيرات التي استهدفتها هذه الإصلاحات.
2. تحليل تطور معدلات الفقر والبطالة في العراق خلال مدة الدراسة مع بيان مدى تأثير الإصلاحات التي طبقها العراق فيها.
3. تقديم توصيات تسهم في تعزيز فعالية الإصلاح الاقتصادي بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحد من الفقر والبطالة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيه مفادها ((أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبناها العراق كانت ذا تأثير محدود وغير فعال في خفض معدلات الفقر والبطالة)).

منهجية البحث: ولغرض الوصول الى أهداف البحث والتحقق من فرضيته فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل التطور الحاصل في متغيرات البحث والعلاقة الرابطة بينها والأثار المترتبة عليها بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة من المصادر الأكاديمية والرسمية المختصة بهذا الشأن.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة محاور تسبقها المقدمة وتتبعهما الخاتمة التي تشمل على الاستنتاجات والتوصيات، وكانت المحاور كالاتي:

المحور الأول: الاطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

المحور الثاني: تحليل واقع متغيرات سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق.

المحور الثالث: تحليل واقع الفقر والبطالة في العراق في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي.

المحور الأول: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي

أولا- مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي:

وهي السياسات الاقتصادية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المستهدف تطبيقها في البلدان النامية التي تعاني بعض أو كل متغيراتها الاقتصادية انحرافاً في قيمها التوازنية مثل العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة وتضخم حجم المديونية . ويعبر عن سياسات الإصلاح الاقتصادي بالإجراءات التي تتخذها الدولة للوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه الخطط التنموية في محاولة منها في تحقيق الازدهار الاقتصادي للمجتمع من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بشكل يتناسب من الإمكانيات المتوفرة. وتتمحور تلك الإجراءات بجعل النفقات متجانسة ومتألفة مع ما هو متوفر من موارد، وجعل الطلب الكلي يتلاءم مع العرض الكلي عن طريق تحفيز قطاع السلع والخدمات بما يلائمه من إجراءات من خلال البحث عن توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف وكذلك إزالة تشوهات الأسعار وتعظيم المنافسة وإقرار السيطرة الإدارية وبالاعتماد على هذه الإجراءات يتم تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وإزالة الضغوط التضخمية أو الحد منها كذلك تقوية ميزان المدفوعات وتقليل البطالة وتحفيز النمو القابل للاستمرار والعمل على الاستخدام الأمثل للموارد ورفع كفاءتها على المدى الطويل والمتوسط من خلال سياسات الإصلاح.

ثانياً- أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي وأهدافها:

وهي حزمة من سياسات الإصلاح للاقتصاد الكلي والتي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف تقليص ومعالجة العجز الداخلي والخارجي وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي، وتنقسم هذه السياسات إلى نوعين وهي:

1- سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي:

يعتمد صندوق النقد الدولي على السياسات قصيرة المدى التي تركز على خفض الطلب الكلي لعدم إمكانية زيادة العرض الكلي في المدى القصير. وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية باستخدام آليات السوق من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف. فالسياسة المالية تستهدف الإصلاح الاقتصادي ومعالجة عجز الموازنة عبر تخفيض وترشيد الإنفاق الجاري، وإعادة النظر في النفقات التحويلية وخاصة دعم السلع والخدمات باتجاه تحرير أسعارها، وزيادة كفاءة الإنفاق الرأسمالي بالتركيز على مشروعات البنية الأساسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص. أما السياسة النقدية فتعتمد سياسة تقييدية تقوم على عدم زيادة الائتمان المحلي إلا بالقدر اللازم لتمويل الناتج الحقيقي بهدف خفض الطلب الكلي والتضخم واحتواء عجز ميزان المدفوعات، كما تركز هذه السياسات على سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية التي غالبًا ما تكون مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية. ويمكن إجمال أهداف برامج التثبيت الاقتصادي بالآتي:

أ- التقليل من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع القدرات الاقتصادية للأفراد.

ب- معالجة مشكلة البطالة بالإبقاء على مستويات مرتفعة من تشغيل القوى العاملة.

ج- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

د- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2 - سياسات التكييف الهيكلي:

وهي سياسات طويلة الأجل أوصى البنك الدولي باعتمادها في حالة فشل سياسات التثبيت الاقتصادي، ومن الجوانب المهمة التي تسعى اليها برامج التكييف الهيكلي هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات ومعالجة مشكلة الديون الخارجية من خلال التأثير في جانب العرض الكلي. كما وتهدف هذه السياسات إلى زيادة الإنتاج المحلي لاسيما من السلع المخصصة للتصدير وذلك عبر تحسين ظروف إنتاجها وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي. وتستند هذه السياسات إلى استخدام الإجراءات التي تؤدي إلى إحداث تغيير هيكلي من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد بهدف تحقيق النمو على المدى المتوسط والمدى الطويل بواسطة رفع القيود والتنظيمات المفروضة على المبادلات الداخلية والخارجية وأيضاً أطلاق أو تحرير الأسعار في الأسواق وعوامل الإنتاج العرض والطلب من جهة ومشاركة القطاع الخاص والعمل على تقليص القطاع العام إلى الحدود الدنيا من جهة أخرى، وتختلف الإجراءات بحسب ظروف البلد ولكنها على العموم تطبق تتضمن الاتي:

أ- العمل على خفض الإنفاق الحكومي ورفع أسعار الخدمات العامة وفرض الضرائب والرسوم.

ب- رفع الرقابة عن سعر صرف العملة الوطنية ودعم الإنتاج الوطني والعمل على تشجيع الصادرات.

ت- تحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية والقيام بإلغاء القيود الكمية وخفض الرسوم الجمركية بصورة تدريجية.
ث- حرية حركة رؤوس الأموال وإصدار التشريعات لتشجع دخول الاستثمارات الأجنبية الى البلد.
ج- مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة والمنشآت الحكومية وتقليص دور القطاع العام أي بمعنى تفعيل دور الخصخصة.

ثالثاً- آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على الفقر والبطالة:

قبل البدء باثر سياسات الإصلاح الاقتصادي يجب أن نقدم ملخص عن الفقر والبطالة، فالفقر هو انخفاض أو عجز في مستوى المعيشية متضمن الغذاء اللازم لبقاء الإنسان على قيد الحياة الى جانب الاحتياجات الضرورية الأخرى للحياة. وهناك عدة أنواع للفقر منها الفقر البشري المتمثل بالحرمان من الخدمات الأساسية مثل الصحة والغذاء والماء والسكن وغيرها، والنوع الثاني هو الفقر النقدي الذي يشمل المستوى المنخفض من الدخل للفرد والذي لا يلبي الحاجات الضرورية، والنوع الثالث هو الفقر المدقع ففي هذه الحالة يكون الفرد غير قادر في الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه على قيد الحياة. أما البطالة يعني بها وجود أشخاص راغبين بالعمل ضمن الأجر السائد وباحثين عنه لكن لا توجد فرصة لهم، وهناك خمس أنواع من البطالة وهي البطالة الاحتكاكية والبطالة السافرة والبطالة المقنعة والبطالة الدورية، ومن **أسباب البطالة** هو تباطؤ النمو الاقتصادي أو الركود الاقتصادي، وعدم توافق التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل، وأيضا الاعتماد المفرط على قطاع واحد في الاقتصاد، مثل النفط. ومن الآثار التي تسببها البطالة على المجتمع هو انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الفقر. وهجره الشباب الباحث عن فرص عمل، ولها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والاستثمار. يمكن تناول تأثيرات الإصلاح الاقتصادي على الفقر والبطالة بنوعين من التأثيرات:

1- **التأثيرات المباشرة:**

تتمثل هذه التأثيرات في خفض مستوى الاستخدام، وجمود معدل الأجور، وخفض الإنفاق الحكومي، وستترك هذه السياسات وبلا شك آثاراً سلبية في مستوى الفقر والبطالة، إذ إن خفض الإنفاق وبصوره المختلفة بهدف خفض عجز الموازنة فضلاً عن خفض معدلات التضخم، سيؤدي إلى رفع مستويات الفقر والبطالة، إلا أن الذي يمكن قوله بأن للحكومة مجالاً لخفض الإنفاق من دون أن يكون هناك تأثير عكسي في الفقر ومستوى التوظيف، إذا اقتصر الخفض على مجالات ترشيديه، من دون المساس بـ (الإنفاق الاجتماعي، الأجور، التعليم، والصحة).

2-**التأثيرات غير المباشرة:**

ويعبر عن هذه التأثيرات بكافة الإجراءات المتبعة المؤثرة في الطلب الكلي وتغيرات معدلات نمو الإنتاج، وتغيرات معدلات سعر الصرف، وعدم استقراريه الاقتصاد الكلي، إذ إن برامج تعديلات الاقتصاد الكلي بما تتضمنه من خفض للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي المصاحبة لسياسات الاستقرار تؤثر في الفقراء وتكون آثارها عكسية عليهم وعلى معدل البطالة، كل هذه الإجراءات تؤدي إلى أن تصاحب مرحلة التحول الاقتصادي عدم استقراريه الاقتصاد الكلي بسبب تعرضه للصدمات جراء تطبيق السياسات الاقتصادية المذكورة آنفا مما يؤثر في النمو المتحقق ومن ثم في مستويات الفقر والبطالة، كذلك فإن الهبوط في أسعار صرف العملات المصاحبة لعملية الإصلاح بغية تحقيق عملية التوازن الخارجي وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وزيادة حجم الصادرات تؤدي إلى إلحاق آثار سلبية في مستويات الفقر من خلال زيادة أسعار السلع المستوردة.

المحور الثاني: تحليل واقع متغيرات سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق

سنتناول في هذا المحور أهم المتغيرات المعبرة عن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وحسب التفصيل الآتي:

أولاً: - تحليل التطور في اهم مؤشرات السياسة المالية خلال المدة (2005-2024)

1- التطور في إجمالي الاستثمار (العام والخاص) في المدة (2005-2024):

يشمل الاستثمار العام الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والتعليم والصحة والمشاريع الاقتصادية الكبرى التي تهدف إلى دعم التنمية الوطنية ويمثل كل ما تستثمره الدولة لزيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وهو مفهوم أوسع من الإنفاق الاستثماري الحكومي لأنه يتضمن استثمار اطار ما خصص في الموازنة العامة. وبعد عام 2003 شهد العراق مرحلة إعادة إعمار واسعة نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتم التركيز على مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل الطرق والجسور والكهرباء والمياه. واعتمد تمويل الحكومة لهذه المشاريع على الإيرادات النفطية مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. أما الاستثمار الخاص فيشمل نشاط الشركات والأفراد في مشاريع اقتصادية تهدف إلى تحقيق أرباح، وهذا النوع من الاستثمار يعد رافدًا رئيسيًا لتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل إلا انه دوره كان محدوداً في الاقتصاد العراقي بالرغم من التحسن الذي حصل في بيئة الاستثمار في العراق بعد 2003 وذلك بسبب العقبات الأمنية والسياسية والقانونية التي أعاقت نمو الاستثمار الخاص بشكل كبير. ويمكن تتبع التطور الحاص الاستثمار الخاص والعام خلال مدة البحث عن طريق متابعة بيانات الجدول (1).

جدول (1): إجمالي الاستثمار ومكوناته في العراق للمدة (2005-2024)

(مليار دينار/ نسبة مئوية %)

السنة	إجمالي الاستثمار	معدل النمو%	الاستثمار الخاص	الأهمية النسبية 3/1	الاستثمار العام	الأهمية النسبية 5/1
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2005	10.182	256.26	0.439	4.31	9.743	95.69
2006	16.911	66.09	0.898	5.31	16.013	94.69
2007	7.530	-55.47	0.669	8.88	6.861	91.12
2008	23.240	208.63	0.785	3.38	22.455	96.62
2009	13.472	-42.03	1.388	10.30	12.084	89.70
2010	26.252	94.86	2.079	7.92	24.173	92.08
2011	28.235	7.55	2.512	8.90	25.723	91.10
2012	38.140	35.08	4.866	12.76	33.274	87.24
2013	55.037	44.30	9.950	18.08	45.087	81.92
2014	55.837	1.45	13.948	24.98	41.889	75.02
2015	50.651	-9.29	16.812	33.19	33.839	66.81
2016	28.703	-43.33	11.314	39.42	17.389	60.58
2017	32.331	12.64	14.827	45.86	17.504	54.14
2018	38.107	17.87	11.393	29.90	26.714	70.10
2019	54.580	43.23	11.455	20.99	43.125	79.01
2020	754.16	-69.30	9.289	55.44	7.465	44.56
2021	30.774	83.68	11.416	37.10	19.358	62.90
2022	40.364	31.16	16.648	41.24	23.716	58.76
2023	44.112	9.29	13.705	31.07	30.407	68.93
2024	49.846	13.0	28.941	38.0	30.905	62.0

المصدر- إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

- **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المجاميع الإحصائية السنوية (2012-2013، 2018-2019، 2020-2021، 2022-2024).**
- **صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للمدة (2003-2024)، الإمارات – أبو ظبي.**

ملاحظة: تم التعبير عن الاستثمار العام والخاص ببيانات تكوين رأس المال الثابت العام والخاص وهما مصطلحان مترادفان واستخدام أي واحد منها يمثل مفهوم واحد، ويعد طريقة دقيقة لقياس الاستثمار العام والخاص.

إذ يلاحظ من خلال الجدول المذكور حدوث زيادة في إجمالي الاستثمار لمعظم سنوات المدة (2005-2024) من (10.182) مليار دينار عام 2005 إلى (49.846) مليار دينار عام 2024 وبمعدلات نمو تراوحت بين(-9.29% ، 256.26%) وكانت نسبة الاستثمار العام من إجمالي الاستثمار هي الأكبر وقد تراوحت بين(44.56%-% 95.69) وهذا يعني أنَّ نسبة مساهمته إلى إجمالي الاستثمار كبيرة جداً ، إلا أنَّ معظم تلك الزيادة التي نتجت عن تنامي الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها لا تمثل زيادات حقيقية أي خلق طاقات إنتاجية بقدر ما هي تعويض وتغطية لأثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقة الإنتاجية نتيجة الحروب والوضع الأمني غير المستقر. مقارنة مع تواضع قيمة ونسبة مساهمة الاستثمار الخاص التي تراوحت بين(3.38%-55.44%) وتعتبر مساهمه متواضعة جداً في ظل توجه الحكومة بعد عام 2003 نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار، وذلك بسبب الحروب التي أدت إلى تعرض أغلب المشاريع الخاصة إلى التدمير وتوقفها عن العمل وأيضاً رافق ذلك انعدام الطلب المحلي على المنتجات المحلية بسبب إغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة، وبسبب انعدام الأمن واستهداف أصحاب رؤوس الأموال مما أدى ذلك إلى هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان وتوطين الأموال.

وفي ضوء ذلك، يتضح أنّ الزيادة في إجمالي الاستثمار لمعظم سنوات البحث مرتبطة في الأساس بالاستثمار العام ويعزى ذلك الى عدة أسباب وأهمها زيادة الإيرادات النفطية نتيجة زيادة أسعار وكميات النفط الخام، لذلك يلاحظ أنَّ انخفاض الاستثمار العام نتيجة الوضع الأمني والاقتصادي والصحي أظهر أثراً واضحاً في الاستثمار الإجمالي للأعوام التالية (2007، 2009، 2015، 2016، 2020)، ليسجل معدلات نمو سالبة بلغت نحو (-55.47%، -42.04% - 9.29%، -43.33%، -69.30%) على التوالي.

2- تحليل تطور الإيرادات والنفقات العام خلال مدة البحث

تحليل النفقات العامة: تشكل النفقات العامة جزءًا أساسيًا من السياسة المالية لأي دولة، وذلك لان الإنفاق الذي تقوم به الحكومة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقسم

النفقات الى النفقات الجارية تشمل الإنفاق على الرواتب والأجور، والمصاريف التشغيلية للوزارات والمؤسسات الحكومية والنفقات الاستثمارية (الرأسمالية) تشمل الإنفاق على المشاريع طويلة الأجل مثل البنية التحتية، والمشاريع الصناعية والزراعية، والمرافق العامة، التي تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وشهدت النفقات العامة في العراق بعد عام 2003 تغييرات كبيرة نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية، والجدول (2) يوضح تطور النفقات العامة في العراق خلال المدة (2005-2024)، إذ يتضح من خلاله أن إجمالي النفقات العامة استمرت في الزيادة خلال المدة (2005-2024) بشكل عام من (26،375،175) مليون دينار في عام2005 ليبلغ (150527346) عام2024 باستثناء انخفاضه لبعض السنوات وذلك لانخفاض أسعار النفط على اثر الأزمات المختلفة، وبشكل عام فالزيادة في النفقات مرتبطة بزيادة أسعار النفط التي أدت الى استمرار التوسع في الإنفاق نتيجة لكثرة التعيينات في مؤسسات الدولة وزيادة الرواتب حسب قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008، والإنفاق المتزايد على المنظومة الأمنية من أجل حفظ الأمن والاستقرار.

ويلاحظ إن النفقات الجارية تستحوذ على النسبة الأكبر من النفقات العامة، إذ تراوحت نسبته مساهمتها من إجمالي الإنفاق العام خلال المدة (2005-2024) بين(66.10%-95.78%)، بينما تروحت نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام بين(4.22%-33.90%). وتشير الزيادة في النفقات العامة واستحواذ النفقات الجارية منها على نسبة كبيرة عن ضعف قدرة الحكومة في استغلال تلك المبالغ من اجل تحسين اقتصاد البلد والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وإعادة الإعمار، فضلاً عن عدم قدرة السياسة الإنفاقيه التوسعية من تحقيق الأهداف المرسومة وبقاء الاقتصاد معتمد على الإيرادات النفطية.

جدول (2) تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2005-2024)

البيان / السنة	النفقات العامة		النفقات الجارية			النفقات الاستثمارية		
	القيمة مليون دينار	التغير السنوي %	القيمة مليون دينار	التغير السنوي %	النسبة الى الإنفاق الإجمالي(%)	القيمة مليون دينار	التغير السنوي %	النسبة الى الإنفاق الإجمالي(%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2005	26،375،175	-16.33	22471649	-18.57	85.20	3903526	-0.53	14.80
2006	37،494،459	42.16	34917607	55.39	93.13	2576852	-33.99	6.87
2007	39،308،347	4.84	32719836	-6.29	83.24	6588511	155.68	16.76
2008	67،277،196	71.15	52301181	59.85	77.74	14976015	127.31	22.26
2009	55،589،721	-17.37	45941063	-12.16	82.64	9648658	-35.57	17.36
2010	70،134،201	26.16	54580860	18.81	77.82	15553341	61.20	22.18
2011	78،757،666	12.30	60925553	11.62	77.36	17832113	14.65	22.64
2012	105،139،574	33.50	75788623	24.40	72.08	29350951	64.60	27.92
2013	119،127،555	13.30	78746806	3.90	66.10	40380749	37.58	33.90
2014	112،192،126	-5.82	76741673	-2.55	68.40	35450453	-12.21	31.60
2015	70،397،515	-37.25	51832839	-32.46	73.63	18564676	-47.63	26.37
2016	67،067،433	-4.73	51173425	-1.27	76.30	15894008	-14.39	23.70
2017	75،517،115	12.56	59052654	15.40	78.20	16464461	3.59	21.81
2018	80،873،188	7.13	67052856	13.55	82.91	13820332	-16.06	17.09
2019	111،723،522	38.15	87300922	30.20	78.14	24422600	76.72	21.86
2020	76،082،442	-31.90	72873502	-16.53	95.78	3208940	-86.86	4.22
2021	102،849،659	35.18	89526686	22.85	87.05	13322973	315.18	12.95
2022	116،959،600	13.72	104941100	17.22	89.72	12018500	-9.79	10.28
2023	142،435،600	21.78	118242855	12.68	83.01	24192745	101.30	16.99
2024	150527346	5.68	12521404	5.89	83.19	25313302	4.63	16.81

					4			

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على:
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية والتقارير الاقتصادية السنوية للمدة (2004-2024).

ب- تحليل الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة هي جميع الأموال التي تجمعها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها العامة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل الإيرادات العامة الدعامة الأساسية للسياسة المالية، حيث تُستخدم لتمويل النفقات الحكومية سواء كانت جارية أو رأسمالية، وكذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتتنوع الإيرادات العامة في العراق بين مصادر نفطية وغير نفطية، لكن هناك هيمنة واضحة للإيرادات النفطية على مجموع الإيرادات كمصدر رئيسي لتمويل موازنته، وضعفٌ نسبي في جمع الإيرادات غير النفطية بسبب محدودية قاعدة الضرائب وضعف الامتثال الضريبي والمشاكل الإدارية والقانونية.

جدول (3): الإيرادات العامة في العراق للمدة (2005- 2024) **مليون دينار**

البيان / السنة	الإيرادات العامة		الإيرادات النفطية			الإيرادات غير النفطية		
	القيمة	التغير السنوي %	القيمة	التغير السنوي %	النسبة الى الإيرادات العامة	القيمة	التغير السنوي %	النسبة الى الإيرادات العامة
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2005	40،502،890	22.80	39480069	21.0	97.5	1022821	187.7	2.5
2006	49،055،545	21.12	46908043	18.8	95.6	2147502	110	4.4
2007	54،599،451	11.30	53162592	13.3	97.4	1436859	-33.1	2.6
2008	80،252،182	46.98	79131752	48.8	98.6	1120430	-22	1.4
2009	55،209،353	-31.21	51719059	-34.6	93.7	3490294	211.5	6.3
2010	69،521،117	25.92	66819670	29.2	96.1	2701447	-22.6	3.9
2011	99،998،776	43.84	98090214	46.8	98.1	1908562	-29.4	1.9
2012	119،466،403	19.47	116597076	18.9	97.6	2869327	50.3	2.4
2013	113،767،395	-4.77	110677542	-5.1	97.3	3089853	7.7	2.7
2014	105،386،623	- 7.37	97072410	-12.3	92.1	8314213	169.1	7.9
2015	66،470،252	-36.93	51312621	-47.1	77.2	15157631	82.3	22.8
2016	54،409،270	-18.14	44267063	-13.7	81.4	10142207	-33.1	18.6
2017	77،335،955	42.14	65071929	47	84.1	12264026	20.9	15.9
2018	106،569،834	37.80	95619820	46.9	89.7	10950014	-10.7	10.3
2019	107،566،995	0.94	99216318	3.8	92.2	8350677	-23.7	7.8
2020	63،199،689	-41.25	54448514	-45.1	86.2	8751175	4.8	13.8
2021	109،081،464	72.60	95270298	74.9	87.4	13811166	57.8	12.6
2022	161،670،400	48.21	153623300	61.3	95.1	8047100	- 41.7	4.9
2023	135،681،300	-16.08	124623300	- 18.8	91.9	11058000	37.4	8.1
2024	140774106	3.75	125285097	0.53	88.9	15489009	40.1	11.1

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على:
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية والتقارير الاقتصادية السنوية للمدة (2004-2024).

إذ يلاحظ من بيانات الجدول (3) أن الإيرادات العامة بشكل عام قد سجلت ارتفاعاً خلال مدة البحث من (40،502،890) مليون دينار في عام2005 لتبلغ (140774106) مليون دينار عام 2024، وتقسم الإيرادات العامة الى مصادر طبيعية كالإيرادات النفطية التي تمول الموازنة العامة للدولة بمقدار كبير إذ تراوحت نسب مساهمتها من إجمالي الإيرادات بين (77.2%-98.6%) وان التغيرات في الإيرادات العامة بشكل عام والإيرادات النفطية بشكل خاص ناتج عن التغيرات في أسعار النفط العالمية بسبب الأزمات المالية والصحية والحرب مع العصابات الإرهابية، بينما تراوحت نسب مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات أو كما تسمى بالمصادر السيادية كالضرائب بين (1.4%-22.8%) مما يؤشر محوية مساهمتها في الإيرادات العامة وقد يعزى ذلك الى عدم كفاءة الجهاز الضريبي والفساد الإداري والمالي.

مما سبق نجد إن انخفاض نسب مساهمة الإيرادات غير النفطية الى إجمالي حجم الإيرادات العامة، يفسر اعتماد الاقتصاد العراقي بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية كمورد أساسي للدخل الأمر الذي يؤكد ريعية الاقتصاد العراقي.

ثانياً: تحليل التطور في اهم مؤشرات السياسة النقدية خلال المدة (2005-2024)

1 -تحليل واقع سعر الصرف في العراق للمدة (2005-2024):

إن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي هدفها دعم وتقوية سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي، فضلاً عن تخفيض معدلات التضخم ودفع عجلة النمو إلى الأمام، لذلك قامت السلطة النقدية في العراق خلال المدة (2005-2008) بالتحول من أسعار الصرف المتعددة إلى نظام سعر الصرف الحر المدار القائم على أسلوب مزادات العملة الأجنبية للحد من التزايد المفرط في النقود والسيطرة على مناسيب السيولة العامة، بعدها خلال المدة (2009-2020) أصبح نظام الصرف شديد الثبات نتيجة استمرار تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف، وهذا يعمل على تحسن قيمة العملة المحلية التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ويتبين ذلك من الجدول (4) حيث يلاحظ أن أسعار الصرف الرسمية والموازية تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض في المدة (2005-2024)، وبشكل عام فان كل من سعر الصرف الرسمي والموازي قد انخفضا من (1169) و(1472) دينار/ دولار في عام 2005 على التوالي لتصبح (1305) و(1448) دينار/ دولار وتراوحت الفجوة بين السعرين (3-227) دينار/الدولار مما يدل على توسع الفجوة بين السعرين بسبب القيود المفروضة علي التحويلات الخارجية ونافذ العملة وارتفاع الطلب عل العملة الأجنبية بسبب اعتماد العراق بشكل كبير على الاستيراد.

وبسبب انتشار جائحة كورنا التي أدت إلى توقف الاقتصاد العالمي وغلق الحدود بين الدول وتدني عمليات الاستيراد والتصدير والتجارة العالمية وانخفاض أسعار وكميات النفط الخام، فقد قام العراق عام 2021 بخفض قيمة العملة المحلية تجاه الدولار، إذ اصبح سعر الصرف الرسمي (1460) دينار وذلك من أجل الحصول على عوائد أكثر من العملة المحلية مقابل بيع العملة الأجنبية (الدولار) لتغطية النفقات العامة و العجز الحاصل في الموازنة نتيجة انهيار أسعار النفط الخام في السوق العالمية ، وفي عام 2023 وبعد تحسن الوضع الصحي في العالم والذي انعكس على تحسن النشاط الاقتصادي في العالم والعراق لذلك تم تغيير سعر الصرف الرسمي ليصبح (1324) دينار مقابل الدولار لرفع قيمة الدينار العراقي.

جدول (4): تطور أسعار الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2005-2024)

(دينار عراقي / دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفجوة بين السعرين
2005	1469	1472	3
2006	1467	1475	8
2007	1255	1267	12
2008	1193	1203	10
2009	1170	1182	12
2010	1170	1186	16
2011	1170	1196	26
2012	1166	1233	67
2013	1166	1232	66
2014	1188	1214	26
2015	1190	1247	57
2016	1190	1275	85
2017	1190	1258	68
2018	1190	1208	18
2019	1190	1196	6
2020	1190	1234	44
2021	1450	1474	14
2022	1450	1482	14
2023	1316	1531	227
2024	1300	1448	148

2 - تحليل واقع معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2024):

يقصد بالتضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية. وان سبب التضخم في العراق يرجع الى زيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى الأفراد بما يفوق قدرة العرض المحلي على تلبية احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، أو نتيجة الاستيراد لتغطية أكثر من 80% من احتياجاته السلعية، فإن أي ارتفاع في الأسعار العالمية أو انخفاض في

قيمة الدينار ينعكس مباشرة على الأسعار المحلية. والجدول (5) يوضح التطور الحاصل في معدل التضخم بالعراق خلال المدة (2005-2024)، إذ يتضح من خلاله إن اعلى معدل تضخم سجل خلال مدة البحث كان في عام2006 وبلغ (53,1%) قد يعود ذلك الى إن الإصلاحات الهيكلية أسهمت في رفع أسعار الوقود الرسمية نتيجة لرفع الدعم المباشر عن المنتجات النفطية وتحرير استيراد القطاع الخاص لمنتجات الوقود، اضف الى ذلك الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي نتيجة لزيادة الرواتب في عام2005 وعدم قدرة العرض المحلي على تلبيته.

وتراوح معدل التضخم في السنوات التي بعدها بين الارتفاع والانخفاض ليسجل ادنى معدل له في مدة البحث في عام 2019 وبلغ (-0,2%) ويعزى ذلك الى اتباع سياسه انكماشيه للسيطرة على التضخم عبر زيادة مبيعات نافذة العملة الذي اسهم ارتفاع قيمة العملة المحلية، وقد انعكس ذلك على قوتها الشرائية وكذلك على أسعار السلع المستوردة.

جدول (5): تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2005-2024)

السنة	معدل التضخم (%)
2005	37.1
2006	53.1
2007	30.9
2008	12.7
2009	8.3
2010	2.5
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.1
2017	0.2
2018	0.4
2019	-0.2
2020	0.6
2021	6.0
2022	5.0
2023	4.4
2024	3.0

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على: التقارير السنوية لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة.

المحور الثالث: تحليل واقع الفقر والبطالة في العراق وطرق معالجتها في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي

أولا: – تحليل واقع الفقر في العراق وطرق مكافحته:

1 – تحليل واقع الفقر في العراق للمدة (2004-2024):

يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد متعددة اقتصاديه واجتماعيه متشابكه، وان ارتفاع معدل الفقر في بلدٍ ما يدل على ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تحقق الأهداف المرجوة منها وفيما يخص العراق فقد حاولت الحكومة العراقية بعد أحداث 2003 إجراء إصلاحات في النظام الاقتصادي ومنها إصلاح العملة والنظام المالي من خلال الاستبدال للعملة وإدخال المعايير المقبولة في القطاع المصرفي، وعلى الرغم من الإيجابيات التي حدثت في مستويات الدخل نتيجة لإجراءات السياسة النقدية والمالية، إلا إنها قد أثرت بشكل سلبي على الفقراء

جدول (6): نسب وخط الفقر وعدد الفقراء في العراق للمدة (2005-2024)

السنة	معدل الفقر %
2005	24.2
2006	23.2
2007	20
2008	22.9
2009	23.1
2010	23.3

2011	18.9
2012	18.1
2013	18.7
2014	22.5
2015	21.5
2016	23.1
2017	20.21
2018	19.22
2019	17.65
2020	25.45
2021	25.99
2022	25
2023	23
2024	18

ولكي نتعرف على التطور الحاصل في معدلات الفقر في العراق يمكن القاء نظره على بيانات الجدول (6) إذ يتضح من خلاله إن الفقر في العراق قد سجل معدلات مرتفعة، اذ إنها لم تقل عن (17%) طيلة مدة البحث وقد تراوحت بين (17,65%-25,99%)، واذا ما اخذت المدة بأكمله فان معدل الفقر انخفض من (24,2%) في عام2005 ليبلغ (18%) في عام 2024 الأمر الذي يؤشر الدور الإيجابي الى حدٍ ما للسياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية لتحقيق هذا الهدف الذي يعد احد الأهداف المهمة لأجندة التنمية المستدامة لعام2030. والجدير بالذكر ان اسباب ارتفاع معدل الفقر في العراق عديده أهمها: -

- ان التغيير الذي حدث بعد عام 2003 قد أدى الى حدوث اختلال السياسات الاقتصادية واسهم ذلك في توزيع غير عادل للدخل
- انتشار الفساد المالي والإداري وانعدام الاستقرار السياسي والأمني وزيادة ظاهرة العنف والإرهاب وتدمير البنى التحتية
- الأزمة المزدوجة (انخفاض أسعار النفط والحرب مع العصابات الإرهابية) التي تعرض لها العراق في عام2014 والتي أدت الى زيادة النفقات الحربية نتيجة دخول العصابات الإرهابية للمحافظات العراقية وعمليات التهجير والنزوح التي تعرض لها المواطنين
- الأزمة المزدوجة التي تعرض لها العراق والاقتصاد العالمي (الصحية والمالية) نتيجة انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط في عام 2020 مسجلاً معدل فقر مرتفع بلغ (25.45%)، واستمر الحال في عام 2021 ليسجل اعلى معدل للفقر خلال مدة الدراسة بلغ (25,99%) وكذلك الحال في عام 2022.

في حين شهد عامي 2023 و2024 انخفاض ملحوظ في معدل الفقر بلغ (23%)و(18%) على التوالي يعود السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى مجموعة من السياسات الحكومية التي تمثلت في توسيع الفئات المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية ودعم الأمن الغذائي (السلة الغذائية)، حيث نجحت الحكومة في تأمين وتوزيع مئات الملايين من السلال الغذائية الإضافية للعوائل المستفيدة من الحماية الاجتماعية ،مما اسهم في تخفيف عبء تكاليف المعيشة الأساسية عن كاهل الفئات الهشة، فضلاً عن برامج دعم قطاعي الصحة والتعليم ومنها تقديم منح مالية شهرية لطلبة المدارس من أبناء الأسر الفقيرة لضمان استمرارهم في التعليم ومنع التسرب الدراسي.

2– السياسات اللازمة لمعالجة مشكلة الفقر في العراق:

من أهم السياسات الواجب اتباعها للحد من معدلات الفقر في العراق هي:

أ. قيام الحكومة بدعم المشاريع التي تساعد في خفض الفقر من خلال الأخذ بنظر الاعتبار إعادة توزيع الدخل بشكل عادل والحد من التفاوت الطبقي والحماية الاجتماعية.

ب. مساعدة المختصين في اتخاذ الإجراءات اللازمة في تخفيض نسبة الفقر وتوجيه الإنفاق نحو المناطق الأكثر فقراً بالاعتماد على الخرائط الجغرافية لظاهرة الفقر التي توفرها الوحدات الإدارية المختصة.

ج. تقديم الخدمات العامة بصورة متساوية على مستوى المحافظات لخفض الفوارق التنموية بينها وتطبيق اللامركزية وتقويم البنى التحتية في البلد.

د. تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تعظيم آليات الإنفاق الحكومي وتحسين كفاية الإدارة المالية العامة بالإضافة الى توفير الأموال اللازمة للأنفاق الاجتماعي وكذلك استراتيجية التخفيف من الفقر كونها تعد انفاق اجتماعي.

ه. تفعيل قانون الحماية الاجتماعية المرقم (11) في عام 2014 والعمل بموجبه وإصلاح ما يتطلب إصلاحه منه.

و. إقرار القوانين الخاصة بحصول الفئات الفقيرة على الخدمات الاجتماعية والعمل على توفير السكن المناسب ومساعدتهم على رفع مستوى الدخل من خلال تقديم القروض الميسرة واستثمارها لأنشاء المشاريع والعمل على تحسين نظام التوزيع العام للبطاقة التموينية وربطه بنظام الحماية الاجتماعية.

ثانياً – تحليل واقع البطالة في العراق والحلول المقترحة لمعالجة البطالة:

1 – تحليل واقع البطالة في العراق للمدة (2005-2024):

تعد البطالة واحدة من المشاكل المزمنة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما تخلفه من أثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة، ترتفع معدلات البطالة في العراق بشكل كبير، وذلك بسبب اقتصار التوظيف على القطاع الحكومي ومحدودي الفرص التي يقدمها القطاع الخاص.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (7) أنَّ معدل البطالة في العراق مرتفع ويتجاوز المعدل الطبيعي (2-5%). إذ إن اقل معدل للبطالة سجل في مدة البحث بلغ (8,8%) في عام 2013، اما اعلى معدل فبلغ (19,2%) في عام 2007، اما الفترة الممتدة من(2008-2024) فقد تراوحت معدلات البطالة بين الانخفاض والارتفاع وتراوحت بين (10,82%-17,40%) متجاوزة المعدل الطبيعي الامر الذي يشكل تهديد على استقرار البلد وتقدمه ويعيق حركة التنمية الاقتصادية، ويعزى سبب الانخفاض في معدل البطالة لبعض الأعوام إلى سياسة التوظيف الحكومي لاستيعاب العاطلين عن العمل في الوزارات الأمنية (الدفاع والداخلية) وبشكل عام فأن الارتفاع في معدلات البطالة يرجع لعدة أسباب أهمها:

أ. عدم استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية لبعض الأعوام بعد عام 2003، مما أدى الى توقف أكثر من (20,000) الف مشروع صناعي صغير ومتوسط بسبب انقطاع الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار المواد الأولية وتدفق السلع الأجنبية، كل ذلك أدى إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل.

ب. الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، إذ يعتمد على إيرادات الناتجة عن بيع أو تصدير الموارد الطبيعية ولا سيما النفط الخام والتي لا تحتاج إلى توظيف أعداد كبيرة من العاملين، وبذلك تضاءلت أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وأهملت من قبل الحكومات المتعاقبة

ج. افتقاد الموازنة العامة للبرامج الاقتصادية، وضعف نسب التنفيذ للموازنة الاستثمارية والفساد المالي والإداري، فضلاً عن محدودية القطاع الخاص.

د. أنَّ مخرجات النظام التعليمي القائم كبيرة ولا تتناسب مع حاجة سوق العمل الحكومي والخاص فضلاً عن إنها تفتقد للمهارة والتدريب، مما يتطلب المبادرة إلى الالتزام بتحصين التدريب الفني والمهني وتكثيف العمل من أجل تحسين نوعية التعليم وتزويد الطلبة بالمزيد من المؤهلات الفنية لاسيما مهارات تكنولوجيا المعلومات.

جدول (7): معدلات البطالة في العراق للمدة (2005-2024)

السنة	معدل البطالة %
2005	17.97
2006	17.50
2007	19.20
2008	15.34
2009	14.90
2010	12.80
2011	17.40
2012	14.30
2013	8.80
2014	10.59
2015	16.80
2016	10.82
2017	14.40
2018	13.50
2019	13.40
2020	14.10
2021	16.20
2022	15.40
2023	15.20
2024	13.5

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

- **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية السكان والقوى العاملة، المجاميع الإحصائية السنوية (2012-2013، 2018-2019، 2020-2021، 2022-2024).**
- **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2003-2023)، الإمارات - أبو ظبي.**
- **البنك الدولي، مؤشرات اقتصادية عن العراق، 2023، الرابط: (https://www.albankaldawli.org/ar/home).**

2- الحلول المقترحة لمعالجة البطالة:

ان خلق فرص العمل يعد واحداً من أكبر التحديات التي تواجه نمو وتنمية الاقتصاد العراقي، كما أنَّ توليد فرص عمل قابلة للاستمرار يتطلب مناخ مناسب وملائم للاستثمار الأجنبي والمحلي في الأنشطة المنتجة، لأنَّ الاعتماد على خلق فرص العمل من جانب قطاع عام ضخم ليس هو الحل القابل للاستمرار. ومن أهم الخطوات الواجب اتخاذها لمعالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني هي:

أ- توجيه نسبة كبيرة من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الأساسية لا سيما الزراعة والصناعة ومشروعات البنى التحتية والكهرباء والمياه لفتح فرص عمل جديدة أمام العاطلين.

ب- تبني استراتيجية تتسم بالشمولية للنظام الاقتصادي غايتها تنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق الاستفادة القصوى لما يملكه العراق من ثروات نفطية.

ت- الشروع بعملية الخصخصة وفقا لإجراءات علمية ومدروسة ومحددة باختيار المشاريع الصناعية المعطلة حاليا وبطريقة تؤدي الى أعادة تشغيلها واستيعاب العاطلين وتخصيص نسبة من ملكية كل مشروع يتم خصصته للعاملين فيه.

ث- تشجيع المشاريع التي تعتمد على نظم أنتاج كثيفة العمل قليلة رأس المال التي يمكن أن تساهم في استيعاب أعداد أكبر من العاملين وباستخدام رؤوس الأموال القليلة، ويمكن القيام بذلك من خلال تشجيع النظام المصرفي الخاص على منح القروض الميسرة لهذا النوع من المشاريع.

ج- تشجيع القطاع الزراعي الذي يتميز بقدرته على استيعاب الأيدي العاملة.

ثالثاً- الأثار المترتبة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق على معدلات الفقر والبطالة خلال مدة البحث:

في ضوء تحليلنا السابق في المحور الثاني عن المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005–2024)، فأنه يلاحظ أن العديد من المؤشرات الكلية المرتبطة بهذه السياسات لم تُحدث تحولاً جوهرياً باتجاه معالجة مشكلتي الفقر والبطالة بصورة مستدامة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحليل معطيات جدول (8) إذ تم تقسيم مدة البحث الى فترتين الأولى من(2005-2014) والثانية من (2015-2024) وتم استخراج معدلات النمو المركبة للمؤشرات التي تناولها البحث لمعرفه فيما اذا كان للتغيرات التي تحدث فيها سوف تنعكس تأثيرها بشكل إيجابي أم سلبي على معدلات الفقر والبطالة في تلك لفترتين من الزمن.

جدول (8): معدلات النمو المركب لمتغيرات البحث للمدة (2004-2024)

المؤشر	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	الإنفاق العام	الإيراد العام	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	معدل التضخم	معدل الفقر	معدل البطالة
2005-2014	%17.59	%46.86	17.45 %	11.21 %	%-2.33	%-2.12	-26.94 %	-0.81 %	%-5.71
2015-2024	%-1.00	%6.22	%8.81	%8.70	%0.99	%1.67	%8.84	%-1.9	-2.40 %

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات الجداول من(1) الى(7).

يوضح الجدول (8) والشكل (1) تحولاً بنيوياً عميقاً في الاقتصاد العراقي بين عقدين مختلفين تماماً من حيث المعطيات المالية والظروف الأمنية والسياسية، وقد سجلت مؤشرات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات) في الفترة (2004-2014)معدلات نمو مركبه موجبه وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار العام والخاص هذا يعود إلى الوفرة المالية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً، فضلا عن بدء دخول الشركات الأجنبية وتأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار مما اثر في معدل الاستثمار العام والخاص، وهذا الأمر قد انعكس بصوره إيجابيه على معدلات النمو المركبة لكل من الفقر والبطالة الا ان التحسن الإيجابي بالنسبة لمعدل البطالة ويمكن ملاحظة النسب في الجدول المذكور، إذ سجلت نسب سالبه مما يعني وجود تحسن نسبي في معدلاتها والسبب يعود الى إن زيادة الإنفاق الحكومي الناتج عن زيادة الإيرادات الحكومية وزيادة الاستثمارات قد أسهمت في خلق فرص عمل للعاطلين وخلق دخول جديده، اضف الى ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على برامج الحماية الاجتماعية الذي خفف من وطئه الفقر.

أما بالنسبة لمؤشرات السياسة النقدية (معدل التضخم وسعر الصرف) فيلاحظ إن معدل التضخم سجل معد نمو مركب مرتفع بلغ (26.4%)، في حين إن سعر الصرف الرسمي والموازي سجلا معدلات نمو سالبه بلغت(-2.33%) و(-2.12%)، الأمر الذي يعني عدم التناسق والتعارض بين إجراءات السياسة النقدية، إذ يلاحظ انه في الوقت الذي نجحت هذه السياسة في تحقيق نوع من التقارب بين سعر الصرف الرسمي والموازي نتيجة لتراكم الاحتياطيات الأجنبية ، الأمر الذي قلص الفجوة بين السعرين مما يسهم في تحقيق استقرار في سوق الصرف المحلي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار وينعكس بشكل إيجابي على معدلات الفقر والبطالة، في حين إن ارتفاع معدل التضخم له تأثير سلبي على مستوى المعيشة وينعكس بشكل سلبي على معدلات الفقر.

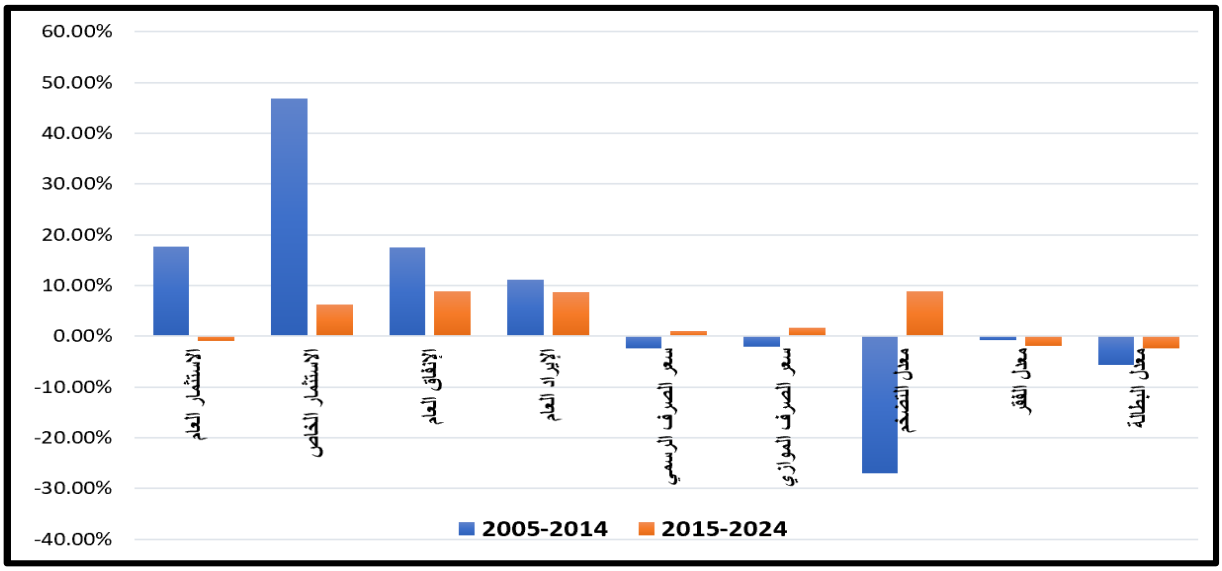
وشهدت الفترة (2015-2025) تراجعاً حاداً، في مؤشرات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات) بالرغم من تسجليها معدل نمو مركب موجب متقارب بلغ (8.70%) و(8.81%) مما يدلل على محاولات حكومية لضبط العجز ومنع الفجوة المالية من الاتساع، مقارنة بالعقد الأول الذي كان الإنفاق فيه ينمو بمعدل أسرع من الإيراد. وأيضاً يُعزى ذلك إلى أن معظم المتغيرات الاقتصادية التي عكست توجهات الإصلاح انصبت أساساً على تحقيق الاستقرار

المالي والنقدي، دون أن تتكامل بشكل كافٍ مع سياسات تنموية تولد فرص عمل حقيقية أو تعزز شبكات الأمان الاجتماعي. وبقي الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي كمصدر رئيس للإيرادات العامة، في مقابل ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي حدّ من قدرة الإصلاحات على خلق نمو شامل قادر على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. كما أن تقلبات أسعار النفط والصدمات الاقتصادية المتكررة أدت إلى تعطيل استمرارية هذه الإصلاحات، وجعلت أثرها مرتبطاً بدورات الريع النفطي أكثر من ارتباطه بإصلاحات هيكلية عميقة وبالتالي، لم تظهر مؤشرات الفقر والبطالة اتجاهاً تنازلياً مستقراً يعكس تحسناً هيكلياً طويل الأجل، بل اتسمت بالتذبذب تبعاً للظروف المالية والاقتصادية.

وهذا الأمر انعكس على الاستثمار العام والاستثمار الخاص الذين سجلا تراجعا كبيراً عما كان عليه في الفترة الأولى وكانت نسب سالبه بلغت (1%-) و(1.22%-) على التوالي سالبه، بسبب الأزمات المالية والصحية التي مر بها العراق في هذه الفترة أدى الى التضحية بالنفقات الاستثمارية لتغطية النفقات التشغيلية (الرواتب). بينما حافظ الاستثمار الخاص على نمو متواضع مدفوع بالنمو الحاصل في قطاعي السكن والخدمات.

أما بالنسبة لمؤشرات النقدية (سعر الصرف، معدل التضخم) فقد شهدت في الفترة الثانية تحول معدل النمو المركب إلى نسب موجبه بسبب التغيرات التي حدثت في سعر الصرف الرسمي في تلك المدة وتبعها تغيرات في سعر الصرف الموازي، وهو ما يعكس الفجوة التي ظهرت خاصة بعد عام 2020 نتيجة تغيير السعر الرسمي وقيود المنصة الإلكترونية، غير إنها لم تكن كبيره، إذ بلغت معدلات النمو المركب لها (0.99%) و(1.67%) على التوالي ،في حين شهد معدل التضخم انخفاض في معدل النمو المركب عما كان عليه في الفترة الأولى بلغ (8.84%) مما يؤشر تحسن نسبي في القوة الشرائية.

وبشكل عام يمكن القول إن التغيرات التي حدثت في المؤشرات النقدية والمالية في الفترة الثانية قد أسهمت في خفض معدلات الفقر والبطالة ولو بصوره نسبيه وذلك عبر زيادة نسب الإنفاق على الحماية الاجتماعية وشمولها فئات جديد بسبب تعرض البلد في هذ الفترة لأزمات مزدوجة كالحرب مع العصابات الإرهابية وجائحة كورونا متزامنة مع انخفاض أسعار النفط، اضف الى ذلك سيطرة البنك المركزي على خفض التضخم وتحقيق الاستقرار النسبي في مستوى الأسعار، ونجاحه في إدارة السيولة ومحاولته تحقيق الاستقرار في سوق الصرف المحلي.



الشكل (1): معدل النمو المركب لمتغيرات البحث.

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات:

1. أظهر تحليل المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي بعد عام 2003، أنها لم تطبق بنفس الآلية التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل خفض عجز الموازنة وضبط الإنفاق وتنشيط القطاع الخاص وإصلاح سعر الصرف وغيرها.
2. طبيعة الإصلاح كانت في جانب الاستقرار النقدي أكثر منها تنموية، وهذا لم ينعكس بشكل متناسب على تحسين مستويات المعيشة أو خفض البطالة، مما يدل على ضعف الترابط بين السياسات الكلية والنتائج الاجتماعية.
3. في بعض السنوات أدت إجراءات التقشف وتقليص التوظيف الحكومي وإعادة هيكلة الدعم إلى ضغوط معيشية مباشرة، أسهمت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة خاصة خلال فترات انخفاض أسعار النفط والصدمات الاقتصادية.
4. استمرار الاعتماد الكبير على القطاع النفطي جعل أثر الإصلاحات مرتبطاً بدورات أسعار النفط، مما أضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل مستدامة في القطاعات غير النفطية.
5. ان التعارض وعدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وكذلك الأدوات التي تستخدمها كل سياسة سوف يقلل قدرتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في خفض معدلات الفقر والبطالة.

ثانياً- التوصيات:

1. إن نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي بالعراق لا يقاس فقط بقدرتها على تحقيق الاستقرار المالي بل بمدى انعكاسها الفعلي على تحسين مستويات المعيشة وخفض معدلات الفقر والبطالة، ويتطلب ذلك إعادة توجيه الإصلاحات نحو نموذج تنموي شامل يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. مع ضرورة التركيز على تبني إصلاحات ترتكز على تنويع الاقتصاد، ودعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة) لخلق فرص العمل.
2. تطوير برامج دعم موجهة بدقة للفئات الأكثر فقراً وربطها ببرامج تمكين اقتصادي وتدريب مهني لضمان عدم تفاقم الفقر خلال فترات الإصلاح، فضلاً عن وضع سياسات نشطة لسوق العمل تشمل دعم ريادة الأعمال وتطوير المهارات ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق للحد من بطالة الشباب والخريجين.
3. عند تطبيق إجراءات تقشفية ينبغي اعتماد آليات تعويضية تقلل من أثرها السلبي على ذوي الدخل المحدود.
4. تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة ومكافحة الهدر والفساد بما يسهم في توجيه الإنفاق نحو مشاريع إنتاجية ذات أثر مباشر على التشغيل، فضلاً عن صياغة استراتيجية اقتصادية متكاملة تربط بين الإصلاح الهيكلي والتنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على النفط لضمان استقرار مؤشرات الفقر والبطالة على المدى الطويل.
5. أمكانية الأخذ بالاستراتيجيات والحلول المقترحة التي تم التطرق اليها في متن البحث للحد من الفقر ومعالجة مشكلة البطالة مع ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمنع التعارض بينهما في تحقيق الأهداف المخطط لها.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Al-Ibrahimi, Basim Abd al-Hadi Hassan, Economic Policies in Iraq: Challenges and Opportunities, (Amman and Baghdad: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2020).
2. Ibn Rushd al-Qurtubi, Bidayat al-Mujtahid wa Nihayat al-Muqtasid, Vol. 1, Dar Ibn Hazm, Beirut, 1981.
3. World Bank, Statistics and Data Department, available at: WWW.Worldbank.org/Statisticaldata.
4. World Bank, Economic Indicators on Iraq, 2023, available at: https://www.albankaldawli.org/ar/home .
5. Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, Economic Reports for the Period (2004–2023).
6. Behnam, Samir Hanna, "The Role of Economic Reform Policies in Attracting Foreign Direct Investment in the Iraqi Economy for the Period (1990–2020)," Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 17, No. 54, 2021.
7. Al-Jilani Al-Nouni, "The Problem of Poverty and Theoretical Approaches Explaining It," Journal of Human Sciences, University of Oum El Bouaghi, Vol. 7, No. 2, 2020.
8. Hussein, Ibtisam Ali, "The Impact of Economic Reform Policies on Selected Sustainable Development Indicators in Iraq for the Period (2004–2022)," Iraqi Journal of Administrative Sciences, Vol. 21, No. 81, 2025.
9. Al-Dujaili, Afrah Fadhil Khalil, and Al-Mousawi, Abdul Wahab Mohammed Jawad Al-Mousawi, "Reform Policies and Their Role in Achieving Sustainable Development Advancement in the Iraqi Economy for the Period (2004–2030)," Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 20, Special Issue, Proceedings of the Seventh Scientific Conference of the College of Administration and Economics, Tikrit University: Integration of Administrative and Economic Sciences in Light of the Digital Transformation of Business Models and Innovation Challenges, 2024.
10. Al-Rashid, Tariq Mohammed, et al., "The Impact of Economic Reform Policies on Addressing Unemployment in Sudan (2000–2020)," Journal of Omdurman Islamic University, Vol. 19, No. 1, 2023.
11. Salim Tawfiq Al-Najafi, "Poverty, Economic Adjustment Policies, and

Sciences, Tikrit University, Vol. 18, No. 58, 2022.

18. Kabson, Furqan Abdul Karim, and Shihib, Rasha Khalid, "Economic Reform Policies and Their Relationship with the Structure of the Trade Balance and Economic Openness in Iraq (2003–2020)," Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 16, No. 51, 2024.

19. Mohammed, Abu Turab Taghreed Qasim, "The Reality of Unemployment Rates in the Iraqi Economy for the Period (2008–2020)," Al-Bahith Al-Iqtisadi Journal, Vol. 9, No. 2, 2021.

20. "The Natural Rate of Unemployment," Economy in Arabic, 2023, available at: https://www.economyinarabic.com .

Al-Mousawi, Abdul Wahab Mohammed Jawad, and Khalil, Afrah Fadhil, "The Role of Economic Reform in Achieving Sustainable Development in Iraq," Journal of Kufa Studies Center, University of Kufa, No. 74, 2024.

22. Michael P. Todaro, Economic Development, Dar Al-Mareekh Publishing, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 2006.

23. Iraqi Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Organization for Statistics and Information Technology, Directorate of National Accounts, Annual Statistical Aggregates (2012–2013, 2018–2019, 2020–2021, 2022–2023).https://ar.wikipedia.org.

24. see: -IMF, Public Information Notice, 2007, https://www.imf.org.

Structural Change in Arab Agricultural Economies," Economic Studies Journal, Bayt al-Hikma, Baghdad, 1999.

12. Saud, Diaa Hussein, "The Impact of Selected Economic Variables on the Unemployment Rate in Iraq for the Period (2003–2014)," Iraqi Journal of Economic Sciences, Al-Mustansiriya University, No. 54, 2017.

13. Sultan, Dawood Suleiman, "Economic Reform Policies in Some Arab Countries: What Is the Objective and What Has Been Achieved?" Tan ميةAl-Rafidain Journal, Vol. 33, No. 102, 2011.

14. Al-Shujairi, Ammar Abbas, and Al-Shukri, Abdul Atheem Abdul Wahid, Aggregate Demand and Economic Growth Between Theory and Practice, 1st ed., Amman: Dar Al-Manhajiyah for Publishing and Distribution, 2026.

Al-Shammari, Hussein Abbas Hussein, and Abdul-Jassim Abbas Ali Allah, "Analyzing the Impact of Economic Growth on Changes in Unemployment Rates in Arab Countries, Including Iraq, for the Period (1990–2011)," Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, University of Al-Qadisiyah, Vol. 16, No. 3, 2014.

16. Arab Monetary Fund, Unified Arab Economic Reports for the Period (2003–2024), Abu Dhabi, United Arab Emirates.

17. Farih, Jawad Shakir, et al., "Evaluating the Role of Monetary Policy in Achieving Monetary and Economic Stability in Iraq for the Period (2004–2020)," Tikrit Journal of Administrative and Economic